التقرير السادس والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1593 (2005)

المحتويات

موجز تنفيذي 2
أولا- المقدمة 4
ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق 4
(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية 5
(أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضا باسم علي كوشيب 5
(ب) الدعاوى المـُقامة على عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون 7
(ج) الدعوى المـُقامة على عبد الله بندا أبكر نورين 7
(2) التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل المـُجدَّد في الحالة في دارفور 8
(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة 8
(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية 9
(ب) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية 12
ثالثا- التطلع إلى المستقبل 12
(1) تقييم مقاييس الحالة 13
(2) الأهداف المستكملة 13
رابعا- الخاتمة 14

موجز تنفيذي

يورد هذا التقرير الأنشطة التي قام بها مكتب المدعي العام (''المكتب'') فيما يتعلق بالحالة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير من آب/أغسطس 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023. فخلال هذه الفترة، ركز المكتب في عمله على تنفيذ النهج الاستراتيجي الجديد وخريطة الطريق المتعلقين بالحالة في دارفور واللذين أوجزهما المدعي العام في تقريره السابق إلى مجلس الأمن[1]. وفي حين اتُّخِذت خطوات مهمة في الأشهر الستة الماضية صوب المساءلة، لا يمكن تحقيق نقلة نوعية حقيقية إلا بتعاون السلطات السودانية المُعزَّز.

وأُحرز تقدم كبير بانعقاد المحاكمة التاريخية للسيد عبد الرحمن، وهي أول دعوى تعرض على المحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') فيما يتعلق بالحالة في دارفور وأول دعوى تنبثق عن إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبفضل شجاعة المجني عليهم والشهود الذين تقدموا للإدلاء بشهاداتهم، استمعت المحكمة إلى إفادات عما ادُّعي بارتكابه من جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في محليتي وادي صالح ومكجر بغرب دارفور، بما في ذلك أعمال القتل والاغتصاب وتدمير الممتلكات والنهب. ويتوقع المكتب الانتهاء من مرافعاته على النحو المقرر لها في شباط/فبراير. وبفضل السرعة التي تُجرى بها هذه المحاكمة فإنها تُعدّ هي الأكفأ منذ إنشاء المحكمة.

وتمكن المكتب أيضا من اتخاذ خطوات مهمة إلى الأمام في مسارات التحقيق الرئيسية الأخرى التي يبرزها هذا التقرير. وقد استند هذا التقدم بشكل خاص إلى تعزيز التعاون مع الدول الثالثة والمؤسسات الدولية مما أتاح للمكتب الحصول على أشكال جديدة من مواد الإثبات ذات الصلة بالمشتبه فيهم الذين تم تحديد هويتهم.

ودُعِّم هذا العمل أيضا بتخصيص موارد إضافية مرصودة، مما يعكس الأولوية التي يوليها المدعي العام لإحالات مجلس الأمن، على النحو المبين في تقاريره السابقة. وعلى وجه التحديد، عمل المكتب على ضمان إضافة المزيد من الموظفين الذين يجيدون اللغة العربية إلى فريق دارفور الموحد مُخَصِّصا في الوقت نفسه متخصصين إضافيين في مجال إنفاذ القانون على سبيل الإعارة من الدول الأطراف.

وأُحرز تقدم أيضا فيما يتعلق بالتواصل مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المتضررة. ووفرت زيارة المدعي العام إلى السودان في آب/أغسطس 2022، ولا سيما زيارته إلى دارفور ومخيمات المشردين داخليا، منبرا هاما للحوار وتعزيز التعاون مع المجتمعات المحلية. وخلال زيارة المدعي العام، استمع مباشرة إلى المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة فيما يتعلق بتوقعاتهم المشروعة في إحقاق العدالة وكيف يمكن للمكتب أن يشارك بفعالية أكبر مع المتضررين من الجرائم المدعى بارتكابها في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المكتب أيضا أول مائدة مستديرة مواضيعية مع منظمات المجتمع المدني، كُرِّست لمعالجة الجرائم التي تستهدف الأطفال أو تؤثر عليهم. وتضمن ذلك مشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني من دارفور.

[1] Microsoft Word - 22 001131 Translation of Darfur Report - REVIEWED - ARB (icc-cpi.int)

ولئن اتخذ المكتب خطوات مهمة إلى الأمام، فإن تعاون السلطات السودانية الكامل يظل أمرا محوريا لتسريع أعمال التحقيق وبلوغ التوقعات المشروعة للناجين. وقد أكد المدعي العام، في تقريره الأخير، أنه حلت لحظة محورية يجب فيها تحسين تعاون حكومة السودان، موضحا بالتفصيل أربع خطوات رئيسية ينبغي أن تتخذها الحكومة في الأشهر الستة المقبلة. وخلال زيارته للسودان، تلقى المدعي العام تعهدات محددة من كبار أعضاء حكومة السودان بأن هذا التعاون سيكون وشيكا. ولم يتم الوفاء بهذه الالتزامات، إذ لم يحرز إلا القليل من التقدم الحقيقي في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددها المدعي العام.

وفي حين تم اتخاذ بعض الخطوات الصغيرة في مجالات مثل توفير التأشيرات، فإن المكتب يكرر طلباته الأساسية إلى السلطات السودانية من أجل:

(1) إتاحة الوصول دون عائق إلى الوثائق والشهود في السودان. ففي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، واجه المكتب تحديات لا مبرر لها حتى في الوصول إلى المحفوظات العامة؛

(2) دعم إنشاء وجود ميداني في السودان؛

(3) ضمان الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة المقدمة من المكتب إلى السلطات السودانية. فلا يزال 34 طلبا من طلبات المساعدة الموجهة إلى السلطات السودانية معلقا، ولم يرد أي رد حتى تاريخ هذا التقرير.

وقد أثرت هذه التحديات التي تعترض التعاون مع السودان سلبا على أنشطة جمع الأدلة، وبالتالي أخرت العمل نحو تقديم استراتيجية إنجاز للحالة. ومع ذلك، يظل هذا من أولويات المدعي العام في الفترات المشمولة بالتقارير المقبلة.

وسيواصل المكتب جهوده لتنفيذ النهج الاستراتيجي الجديد للحالة في دارفور في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، مع التركيز على الانتهاء من محاكمة السيد عبد الرحمن وإنجاز خطوات التحقيق الرئيسية في مسارات التحقيق الأخرى ذات الأولوية بدعم من دول ثالثة، ومنظمات دولية ووطنية. وينبغي أن تعُدّ حكومة السودان هذه اللحظة فرصة للوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها للمكتب من أجل التعاون الفعال وإرساء الأسس التي يمكن من خلالها للخطوات التي يتم اتخاذها الآن نحو المساءلة أن تحقق نجاحا جماعيا.

والأهم من ذلك، أنه من الأساسي أن يُظهر السودان قدرته على الوفاء بالوعود التي قطعها لشعبه بأن يعالج معاناة المجني عليهم في دارفور ويحقق العدالة في نهاية المطاف.

أولا- المقدمة

1 - عملاً بالقرار 1593 (2005)، أحال مجلس الأمن في 31 آذار/مارس 2005 الحالة في دارفور بالسودان إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتبارا من 1 تموز/يوله 2002.

2 - ويورد هذا التقرير مستجدات تنفيذ استراتيجية التحقيق والادعاء الجديدة التي قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم أ. أ. خان، مستشار الملك (''المدعي العام'') فيما يتعلق بالحالة في دارفور، السودان في تقريره لشهر آب/أغسطس 2022 (''التقرير الخامس والثلاثون''). ويقيم التقدم المحرز والتطورات التي شهدها كل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية التي ورد وصفها في التقرير السالف الذكر ويقيم الخطوات المتخذة عبر المبادئ الاستراتيجية الثلاثة التي يقوم عليها النهج الجديد الذي حدده المدعي العام.

3 - ويجدر بالتذكير أن المدعي العام بمجرد توليه لمنصبه تنحى فورا وطوعا، عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي، عن كل الدعاوى التي قد يظهر فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة بصفته محامي دفاع. وشمل ذلك التنحي عن دعوى السيد عبد الله بندا أبكر نورين (''السيد بندا''). ونتيجة لذلك، تولت مسؤولية الإشراف على هذه الدعوى نائبة المدعي العام نزهة شميم خان.

ثانيا- التقدم المحرز في خريطة الطريق

4 - أوجز المدعي العام في تقريره الأخير عملية التقييم المكثفة التي اضطلع بها المكتب فيما يتعلق بالحالة في دارفور، السودان. وفي معرض ذلك، حدد التقرير الخامس والثلاثون أنشطة التحقيق والادعاء التي أنجزها المكتب عبر ثلاثة مسارات تحقيق رئيسية منذ الشروع في التحقيق وقدم نظرة عامة على التحديات الرئيسية والعقبات التي تؤثر على التقدم المحرز.

5 - وبناء على هذا التقييم الشامل، قدم التقرير خريطة طريق للعمل المستقبلي بناءً على المبادئ الأساسية الثلاثة التالية: '1' تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة؛ '2' تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية السودانية؛ '3' زيادة التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية.

6 - وتماشيا مع خريطة الطريق هذه والاستراتيجية الجديدة، تم تحديد نهج في التحقيق رسمت له أهداف بقدر أكبر من الإحكام مشفوعا بتتبع آني للتقدم المحرز، ومقاييس واضحة يمكن قياس التقدم على أساسها.

7 - ويقدم هذا القسم مستجدات الخطوات المتخذة في كل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية الثلاثة فيما يتعلق بدارفور ثم يوضح التقدم المحرز منذ آب/أغسطس 2022 عبر المبادئ الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة التي تقوم عليها الاستراتيجية الجديدة.

(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

(أ) محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرحمن المعروف أيضا باسم علي كوشيب

8 - أحرزت المحاكمة في الدعوى المُقامة على السيد عبد الرحمن تقدما سريعا بعد افتتاحها في 5 نيسان/أبريل 2022. وتعد هذه المحاكمة حدثا بارزا، إذ أنها أول محاكمة على الإطلاق تنبثق عن إحالة من مجلس الأمن وأول محاكمة أمام المحكمة فيما يتعلق بالحالة في دارفور.

9 - ووجهت إلى السيد عبد الرحمن 31 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في محليتي وادي صالح ومكجر بغرب دارفور. وتشمل هذه الجرائم المدعى بارتكابها القتل والاغتصاب وتدمير الممتلكات والنهب خلال هجوم على كُدوم وبنديسي والمناطق المحيطة بهما في آب/أغسطس 2003، وتعذيب وقتل ما يفوق مجموعه 200 من المحتجزين الرجال والفتيان في منطقتي مكجر وديليغ، في شباط/فبراير - آذار/مارس 2004.

10 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت هيئة الادعاء أدلة فيما يتعلق بالادعاءات التي تفيد بأن السيد عبد الرحمن، أحد كبار قادة الميليشيا/الجنجويد، كان حاضرا خلال جميع الحوادث الثلاثة التي وجه بشأنها اتهام. وتدعي هيئة الادعاء بأن السيد عبد الرحمن أصدر أوامر في بعض مواقع الإعدام خارج كل من مكجر وديليغ، حيث قُتل رميا بالرصاص عدد كبير من الذكور على أيدي أفراد الميليشيا/الجنجويد و/أو القوات الحكومية.

11 - وعلى مدار ثمانية أشهر، وخلال 78 يوما من الجلسات، استمعت المحكمة طيلة ما يربو على 267 ساعة إلى الأدلة التي أدلى بها 50 شاهدا. وستستدعى هيئة الادعاء قريبا شهودها المتبقين، قبل أن تنهي مرافعاتها في القضية بحلول شباط/فبراير 2023.

12 - وبفضل السرعة التي تُجرى بها هذه المحاكمة فإنها تُعدّ هي الأكفأ منذ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وتحقق ذلك بالعرض المركّز لأوثق الأدلة صلة بالموضوع وأكثرها إثباتا وبفضل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين هيئة الادعاء والدفاع بشأن العديد من القضايا المهمة، بما في ذلك قبول وجود نزاع مسلح غير دولي في دارفور بالسودان خلال الفترة ذات الصلة. ويود المكتب أيضا أن يقر بأن الإجراءات قد استفادت استفادة كبيرة من الممارسات الإدارية الفعالة لقضاة الدائرة الابتدائية، مما أتاح للمحاكمة أن تتقدم بسرعة.

13 - واستخدمت المحكمة أيضا القواعد الإجرائية التي تسمح بتقديم أدلة الشهود في شكل مكتوب. وحتى الآن، قُدمت خطيا الشهادات المسجلة سلفا لما مجموعه 31 شاهدا قبل قيام الأطراف والمشتركين والدائرة الابتدائية بمزيد من الاستجواب. وبالإضافة إلى ذلك، من المزمع تقديم أدلة 24 شاهدا بالكامل على أساس إفاداتهم المكتوبة، دون الحاجة إلى الشهادة في المحكمة. كما تم تسريع وتيرة الإجراءات باستخدام تقنية الوصلة المرئية للاستماع إلى أدلة 9 شهود حتى الآن.

14 - وعلى الرغم من التحديات المستمرة في تأمين التعاون الفعال لحكومة السودان، فإنه من المتوقع أن تكون هيئة الادعاء قد اعتمدت على ما مجموعه 82 من شهادات الشهود، في ختام مرافعاتها.

15 - ويقر المكتب بما أبان عنه الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة من شجاعة وتصميم راسخين، إذ لولاهم لكان من المستحيل إجراء أي محاكمة.

16 - واستمعت المحكمة مرارا وتكرارا إلى شهود يعبرون عن أهمية هذه المحاكمة بالنسبة لضحايا الجرائم المدعى بارتكابها ومجتمعاتهم المحلية. وقال شهود للمحكمة إنهم لم يحلموا قط أن يأتي يوم يواجه فيه مرتكبو تلك الجرائم إجراءات العدالة.

17 - وعندما سئل أحد الشهود عما ينبغي، في رأيه، فعله سعيا لرفع الضرر الذي لحق بمجتمعه المحلي، أجاب:

> ''من المهم جدا أن نتواصل مع المجني عليهم ونستمع إليهم. ويلزمنا أن نطلع على إفاداتهم. ويلزمنا أن نعرف ما يقولونه عمن قتل أفراد أسرهم، ومن شردهم، ومن سلبهم ممتلكاتهم، ومن صادر ماشيتهم. فقد ارتُكبت جرائم خطيرة للغاية لا يمكن لشخص واحد، ولا حتى لمئة شخص، وصفها بما فيه الكفاية. ولهذا السبب أوصي بأن يقاضي العالم المجرمين وعلينا أن نخبر المجني عليهم ونثبت لهم أن هناك عدالة في هذا العالم. فالعالم - العالم بأسره - يلزمه أن يهُب لمساعدة هؤلاء الأشخاص على استعادة حياتهم''[(2)].

18 - ويوجد حاليا 274 من المجني عليهم الذين رخص لهم بالمشاركة في الإجراءات. ولا يزال من الممكن للأشخاص التقدم بطلب للاعتراف بهم كمجني عليهم في الدعوى. وشارك الممثلون القانونيون للمجني عليهم في جميع المراحل، حرصا على التعبير عن حقوق المجني عليهم ومصالحهم ومراعاتها.

19 - وخلال المحاكمة، استمعت المحكمة إلى أدلة بشأن أثر الجرائم المدعى بارتكابها على فرادى المجني عليهم، وكذلك على الأسر والمجتمعات المحلية. وتحدث الشهود عما تكبدوه من خسائر فادحة، بما في ذلك فقدان أفراد الأسرة وأصدقاء الطفولة، وتشريدهم من أراضيهم، وتعطيل تعليم الأطفال، وصعوبة العيش في مخيمات المشردين في السودان أو في بلدان جديدة. واستمعت المحكمة أيضا إلى وصمة العار التي يعاني منها ضحايا العنف الجنسي وكذلك الوصمة التي يعاني منها أطفالهم.

20 - وبعد انتهاء هيئة الادعاء من مرافعاتها، ستتاح للمجني عليهم فرصة الإدلاء بالأدلة، وعرض آرائهم وشواغلهم، وتقديم مزيد من المذكرات حول أثر الجرائم المدعى بارتكابها. ومن المقرر أن يبدأ عرض آراء المجني عليهم وشواغلهم في أيار/مايو 2023. ومن المقرر أن تبدأ مرافعات الدفاع الافتتاحية في تموز/يوليه 2023.

[(2)] ICC-02/05-01/20-T-054-CONF-ENG CT, p. 70, l. 16-p. 71, l. 7

(ب) الدعاوى المـُقامة على عمر البشير وعبد الرحيم حسين وأحمد هارون

21 - اتُّهم كل من السيد أحمد محمد هارون (''السيد هارون'') والسيد عبد الرحيم محمد حسين (''السيد حسين'') بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل العمد والاضطهاد والنقل القسري والاغتصاب والتعذيب والنهب المدعى بارتكابها في محليتي وادي صالح ومكجر في دارفور بين عامي 2003 و2004. واتُّهم السيد عمر حسن أحمد البشير (''السيد البشير'') بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك أعمال القتل العمد والإبادة والنقل القسري والتعذيب والاغتصاب والنهب، وجريمة الإبادة الجماعية، المدعى بارتكابها بين عامي 2003 و2008 في دارفور.

22 - ولا يزال السيد البشير والسيد حسين والسيد هارون تحت التحفظ في السودان ولم يخضعوا للمحاكمة بشأن السلوك الذي تدعيه المحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال أوامر القبض سارية ويظل السودان ملزما إما بمحاكمة هؤلاء المشتبه فيهم في محكمة قانونية على السلوك الذي تستند إليه أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية أو تقديمهم إلى المحكمة. ولم يفعلوا هذا ولا ذاك حتى الآن، منتهكين بذلك التزاماتهم الدولية.

23 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، ما فتئ مكتب المدعي العام يركز في أنشطته التحقيقية بشأن الدعاوى المـُقامة على السادة البشير وحسين وهارون. ورغم أن الوصول إلى السودان وما أبداه من تعاون ظلا محدودين للغاية، فإن المكتب تمكن من إجراء تحقيقات ضيقة النطاق داخل البلد. ومن خلال تعزيز التعاون مع دول ثالثة، جمع المكتب معلومات ذات صلة بإثبات وقائع مهمة في هذه التحقيقات.

24 - وبفضل تعميق العلاقات العملياتية خارج السودان تمكن المكتب من إجراء عملية جرد شاملة فيما يتعلق بالمعلومات التي هي في حوزة السلطات الوطنية والتي لها صلة بالتحقيق. وأعقب ذلك إحالة طلبات المساعدة إلى الدول ذات الصلة من أجل الحصول على المعلومات التي تم تحديدها.

25 - وكانت لعمل المستشارة الخاصة المعنية بدارفور، السيدة أمل كلوني، قيمة كبيرة في عمل المكتب في مسارات التحقيق هذه. فقد قامت المستشارة الخاصة بدور محوري في تيسير استعراض وتحليل كمية كبيرة من المعلومات التي بحوزة مكتب المدعي العام، فضلاً عن تقديم دعم كبير لجهود التوعية والتعاون التي يبذلها المكتب.

(ج) الدعوى المـُقامة على عبد الله بندا أبكر نورين

26 - اتُّهم السيد بندا بثلاث جرائم حرب: استعمال العنف ضد الحياة، بارتكابه أو بالشروع فيه؛ وتعمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام حفظ السلام؛ والنهب. وادعي بأن هذه الجرائم قد ارتكبت خلال هجوم نُفذ في 29 أيلول/سبتمبر 2007 في دارفور بالسودان.

ولا يزال السيد بندا هاربا من العدالة. ويواصل المكتب، تحت الإشراف المباشر لنائبة المدعي العام نزهة شميم خان، إجراء أنشطة التحقيق تحسبا لاحتمال مقاضاة السيد بندا بمجرد القبض عليه وتقديمه إلى المحكمة.

(2) التقدم المحرز عبر المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد في الحالة في دارفور

27 - حدد المدعي العام، في تقريره الأخير، سلسلة من الأولويات المواضيعية التي من شأنها توجيه عمل المكتب عبر مسارات أنشطة التحقيق وجهود التعاون. ورغم أن تعاون حكومة السودان لم يكن مرضيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد أُحرز تقدم حقيقي في المجالات المواضيعية الرئيسية من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجني عليهم، وتقوية التواصل مع الشركاء الدوليين وتعزيز التعاون مع الدول الثالثة.

(أ) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

28 - استمرت جهود المكتب الرامية إلى تعميق التواصل مع المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء داخل السودان أو خارجه.

29 - وفي آب/أغسطس 2022، سافر المدعي العام إلى دارفور، وزار مخيمات المشردين داخليا في ولاية جنوب دارفور (مخيم كَلْمة للمشردين داخليا) وولاية وسط دارفور (مخيمي الحسايسة والحميدية للمشردين داخليا) حيث تواصل مباشرة مع المجتمعات المحلية المتضررة والمجني عليهم. وأتيحت للمدعي العام أيضا فرصة لقاء المشردين داخليا من ولاية غرب دارفور. ومن خلال عمليات التواصل هذه، أبرز المدعي العام الأنشطة التي يضطلع بها المكتب للتحقيق في الجرائم المدعى بارتكابها في دارفور ومقاضاة مرتكبيها، واستمع أيضا إلى توقعات وآمال المجني عليهم والناجين فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها المحكمة.

30 - وفي جميع مخيمات المشردين داخليا، طالب المجني عليهم وأفراد المجتمعات المحلية المتضررة بالمساءلة عن الأعمال الوحشية المدعى بارتكابها في الماضي، وسلطوا الضوء أيضا على التحديات المستمرة التي يواجهها المشردون بما في ذلك الظروف المعيشية الصعبة والجرائم المستمرة المدعى بها التي تستهدف النساء والأطفال على وجه الخصوص.

31 - وأكد المدعي العام خلال زيارته التزامه، تماشيا مع الأولويات الاستراتيجية المحددة في تقريره الأخير، بتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني، وضمان تزويد من هم في مخيمات المشردين داخليا ومواقع أخرى في دارفور بأخبار منتظمة عن مستجدات عمل المكتب. وأشار المدعي العام إلى أن التأسيس المتوقع لوجود ميداني للمكتب في الخرطوم سيدعم المزيد من التواصل المنتظم والمنظم مع المجتمعات

المحلية. وكما يرد بيانه أدناه بمزيد من التفصيل، فإن قدرة المكتب على مواصلة هذا التواصل المعزز مع المجتمعات المحلية قد أعيقت كثيرا بسبب تعاون حكومة السودان المحدود للغاية.

32 - وللتصدي لهذه التحديات المستمرة، واصل المكتب ووسع نطاق ممارسته المتمثلة في التواصل مع منظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمعات المحلية المتضررة، سواء عن بُعد، أو في لاهاي، أو في دول ثالثة.

33 - وفي سياق مبادرة جديدة أعلن عنها المدعي العام في أيار/مايو 2022 لتعزيز تواصل المكتب مع منظمات المجتمع المدني وإتاحة الفرص لها لمواصلة المساهمة في عمله، عقد المكتب أول مائدة مستديرة مواضيعية مع المجتمع المدني، كُرست للجرائم المرتكبة ضد الأطفال. واستفادت المائدة المستديرة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 من مشاركة منظمات المجتمع المدني من السودان، ومنها عدد من المنظمات من دارفور. وأتاحت هذه المائدة المستديرة المواضيعية، التي عُقدت بشكل شبه افتراضي، فرصة لمناقشة مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني بشأن توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان لأغراض المساءلة التي وُضعت مؤخرا بالاشتراك بين المكتب ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) ومساهمة منظمات المجتمع المدني والمدعين العامين الوطنيين والشركاء الدوليين.

34 - وفي مقر المحكمة، وتعزيزا للتفاعلات السابقة، عقد المكتب جلسات إحاطة مع المحامين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة بشأن ولاية المكتب وأنشطته. وفي هذا الصدد، أجرى المدعي العام ونائبة المدعي العام، نزهة شميم خان، مناقشات مثمرة مع منظمات المجتمع المدني وشاركا في الأنشطة التي شملت ممثلي مجتمعات دارفور المحلية على هامش الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي عقدت في لاهاي في الفترة من 5 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2022.

35 - وفي إطار جهود المكتب الرامية إلى زيادة السبل التي يمكن من خلالها التواصل مع الشهود، سيعلن المكتب، في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، عن نداء علني للحصول على معلومات فيما يتعلق بالحالة في دارفور. وسيسمح هذا النداء للأفراد بالاتصال بالمكتب وتقديم معلومات بشأن ما يعرفونه أو ما شهدوه، مع التركيز على مسارات تحقيق معينة يسعى المكتب إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها. وسينصب التركيز على أولئك الذين لهم علم بتخطيط وتمويل وتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

(ب) التعاون مع السلطات الوطنية السودانية

36 - حدد المدعي العام في تقريره السابق الخطوات الرئيسية التالية التي ينبغي أن تتخذها السلطات السودانية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل:

- إتاحة الوصول دون عائق إلى الوثائق ذات الصلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب؛

- ضمان الاستجابة السريعة لجميع طلبات المساعدة المقدمة من المكتب إلى السلطات السودانية؛
- اتخاذ إجراءات فورية لتسهيل الوجود الميداني المعزَّز للمكتب في الخرطوم؛
- إتاحة الوصول دون عائق إلى الشهود العاملين لدى الحكومة أو الذين كانوا يعملون لديها سابقا والشهود الأساسيين الآخرين.

37 - ورغم التعهدات الواضحة أيما وضوح التي قطعها أكبر أعضاء حكومة السودان على أنفسهم خلال زيارة المدعي العام في آب/أغسطس 2022، كان تعاون السلطات السودانية مع المكتب تعاونا محدودا في هذه المجالات ذات الأولوية في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(1) إتاحة الوصول دون عائق إلى الوثائق ذات الصلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب وضمان الاستجابة السريعة لجميع طلبات المساعدة

38 - طلب المدعي العام، خلال زيارته الأولى إلى السودان في آب/أغسطس 2021، مساعدة الحكومة لتسهيل الوصول إلى المعلومات التي من شأنها أن تساعد في إحراز تقدم في تحقيقات المكتب فيما يتعلق بأوامر القبض المعلقة الصادرة عن المحكمة.

39 - وخلال زيارة المدعي العام الأخيرة إلى السودان، التزمت قيادة حكومة السودان، ولا سيما اللواء عبد الفتاح البرهان، بدعم الوصول الفوري ودون عائق إلى الوثائق والشهود العاملين لدى الحكومة أو الذين كانوا يعملون لديها سابقا في السودان والذين لهم صلة بتحقيقات المكتب. وطُلِب في البداية الوصول إلى هاتين الفئتين من المصادر المحتملة للأدلة من خلال طلبات للمساعدة.

40 - وفي هذا الصدد، قُدّمت 9 طلبات جديدة للمساعدة إلى حكومة السودان منذ تقديم التقرير الأخير إلى المجلس. وفي وقت صياغة هذا التقرير، لم يتم الرد على ما مجموعه 34 طلبا من طلبات المساعدة المقدمة منذ حزيران/يونيه 2020.

41 - وخلال بعثةٍ أوفدت إلى السودان في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2022، التقى أعضاء وفد مكتب المدعي العام بمكتب النائب العام من أجل متابعة الطلبات المشار إليها أعلاه. وأشار مكتب النائب العام إلى أنه لا يزال ينتظر ردودا من جهات حكومية أخرى ولا يمكن تقديم أي رد آخر في تلك المرحلة. ولم تقدم حكومة السودان أي معلومات عن المستجدات منذ ذلك الاجتماع.

42 - ونتيجة لذلك، لم يتمكن المكتب من تأمين الوصول المادي إلى مجموعات الوثائق ذات الصلة بتحقيقاته في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

43 - ولم يتم أيضا الوفاء بالتزام السلطات السودانية بتشكيل لجنة مشتركة بين الإدارات لتبسيط الاستجابة لطلبات المساعدة.

(2) اتخاذ إجراءات فورية لتسهيل الوجود الميداني المعزز للمكتب في الخرطوم

44 - كما أوضح المدعي العام في آب/أغسطس 2022 عند إحاطة المجلس من الخرطوم، يلزم أن يعزز المكتب قربه من الناجين والمجتمعات المتضررة من أجل تسريع عمله بشأن التحقيقات وزيادة تواصله مع الجهات الفاعلة الوطنية في عمله.

45 - وكما ذُكِر في التقرير الخامس والثلاثين، اتخذ مسجل المحكمة خطوات هامة من أجل إحراز تقدم في المناقشات مع حكومة السودان بشأن إنشاء مكتب قطري للمحكمة في الخرطوم. ولم تحظ هذه المبادرات بأي دعم آخر من السلطات السودانية في الفترة المشمولة بالتقرير.

46 - وقد قدمت قيادة حكومة السودان تعهدات ووعود للمدعي العام خلال زيارته في آب/أغسطس 2022 لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة للوجود الميداني الذي من شأنه تمكين المحكمة وأجهزتها وكذلك المشاركين في الإجراءات المتعلقة بالسيد عبد الرحمن من الحضور المتواصل في الخرطوم والقيام بأنشطتهم. ولكن محاولات المحكمة الرامية إلى إحراز تقدم ملموس وأن يتحقق لها الوفاء بتلك الوعود لم تكلل بالنجاح.

47 - وتعهدت قيادة حكومة السودان، ورئيس مجلس السيادة ونائب رئيسه، بالتزام آخر للمدعي العام في آب/أغسطس 2022: لضمان معالجة التحديات المستمرة في إصدار التأشيرات. ولم يسفر هذا التعهد عن إجراءات يمكن إثباتها في الفترة المشمولة بالتقرير. بل على العكس من ذلك، واجه المكتب عقبات متزايدة في إصدار التأشيرات من أجل تسهيل عمله في الميدان في السودان. ورغم منح بعض التأشيرات التي تسمح بدخول البلاد مرة واحدة بعد اتصالات كثيرة مع السلطات السودانية، لم تصدر تأشيرات الدخول المتعدد في هذه الفترة. وبدلاً من ذلك، وُضعت شروط إدارية إضافية غير ضرورية فيما يبدو فأعاقت عمل المكتب. كما أثرت التغييرات التي أحدثتها حكومة السودان في جهات التنسيق المؤسسية سلبا على الاتصال ودعم العمليات، بما في ذلك تنفيذ طلبات المساعدة. ولم تكلل بالنجاح الجهود المتكررة لتحسين خطوط الاتصال هذه.

48 - وفي ضوء التحديات التي واجهها التعاون في الأشهر الأخيرة، لم يعتبر المكتب أن الوضع الحالي للتعاون يساعد على إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً بشأن إمكانية بذل جهود التكامل ضمن الإطار القانوني المحلي في السودان. ومع ذلك، يظل المكتب منفتحا بشأن إجراء حوار من هذا القبيل مع السلطات السودانية إذا أبدت حكومة السودان استعدادها لتغيير موقفها الحالي فيما يتعلق بالتعاون.

(3) إتاحة الوصول دون عائق إلى الشهود العاملين لدى الحكومة أو الذين كانوا يعملون لديها سابقا والشهود الأساسيين الآخرين

49 - رغم التعهدات المشجعة التي قطعتها قيادة حكومة السودان على نفسها في آب/أغسطس 2022، فإن الوصول إلى المحفوظات الحكومية وإلى المسؤولين الحكوميين السابقين الذين يُرجح أن يساعدوا في التحقيقات في الحالة في دارفور ظل بابه موصدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعد تنفيذ طلبات المساعدة جزءا مهما من خطط التحقيق الذي يجريه المكتب، ويوفر فرصة أساسية لحكومة السودان لإظهار إرادة حقيقية للتعاون.

(ب) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية والإقليمية

50 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بتوسيع وتعميق تعاونه مع الدول والكيانات الأخرى لدعم أنشطته في مجالي التحقيق والادعاء.

51 - وقام عدد من الدول بالتعاون مع المكتب ومساعدته كثيرا فيما يتعلق بمحاكمة السيد عبد الرحمن. ومكنت الاستجابة التي وردت في الوقت المناسب من هذه الدول، بما في ذلك الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي والدول الأطراف فيه، المكتب من المضي بسرعة في إدلاء الشهود بشهاداتهم، ودعم إنجاز 50 شهادة حتى الآن.

52 - وفي سياق أنشطة المكتب فيما يتعلق بالمشتبه فيهم الآخرين في المحكمة الجنائية الدولية، وبالتحديد السيد بندا والسيد هارون والسيد حسين والسيد البشير، خُفِّفت بفضل السبل الجديدة التي أتاحتها الدول والكيانات الأخرى حدة التحديات التي يواجهها التعاون مع السودان، ولا سيما عدم الوصول إلى الأدلة التي في حوزة الحكومة أو عدم الوصول إلى الشهود. وقد أدت التعزيزات التي أُدخلت على هذا التعاون إلى توفير المعلومات والوصول إلى الشهود، وحددت أيضا الأنواع الأخرى من المواد التي يرجح أن تساعد في إحراز تقدم في هذه التحقيقات.

53 - ويظل المكتب أيضا على استعداد للعمل مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، من أجل تحديد حلول مبتكرة لتعزيز جهود المساءلة، بوسائل منها العمل من أجل تحقيق العدالة على المستوى الإقليمي.

ثالثا- التطلع إلى المستقبل

54 - كما هو مبيّن في هذا التقرير، اتُخِذت خطوات ملموسة في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير لتعزيز المساءلة فيما يتعلق بالحالة في دارفور. وقد نشأ زخم كبير في عدد من المجالات، بما في ذلك الإجراءات المعروضة على المحكمة وتحديد أشكال جديدة من الأدلة من خلال التعاون مع دول ثالثة. وتعكس كلمات الناجين الذين قدموا

شهاداتهم في لاهاي، وأولئك الذين التقى بهم المدعي العام في دارفور، الأثر الحقيقي للإجراءات المتعلقة بالسيد عبد الرحمن على المجتمعات المحلية المتضررة.

(1) تقييم مقاييس الحالة

55 - رغم هذا التقدم الحقيقي، وكما سبق بيانه في هذا التقرير، فإنه يتبين من تقييم المقاييس الرئيسية المحددة في التقرير الأخير للمدعي العام أن ثلاثة من أصل خمسة مقاييس لا تزال معلقة.

- **إنشاء وجود ميداني مستمر بالتنسيق مع قلم المحكمة بحلول أواخر عام 2022:** يواصل المكتب وقلم المحكمة السعي إلى التواصل مع حكومة السودان من أجل الانتهاء من الترتيبات. وكما ورد في هذا التقرير، كان هناك تواصل محدود للغاية مع السلطات الوطنية في الفترة المشمولة بالتقرير.
- **تأمين الوصول المادي إلى مجموعات وثائق حكومة السودان ذات الصلة بالتحقيقات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022:** لم يحصل المكتب على إذنٍ من حكومة السودان للوصول إلى المحفوظات ذات الصلة. ويشير المكتب بقلق بالغ إلى أنه مُنِع حتى من الوصول إلى الوثائق العامة.
- **استكمال التحقيقات المتعلقة بالمستندات التي تم تحديدها والتي هي في حوزة الدول الثالثة بحلول كانون الثاني/يناير 2023:** تم استيفاء هذا المقياس. فكما سبق بيانه، أدى ذلك إلى تحديد كميات كبيرة من المواد الجديدة ذات الصلة بالتحقيقات الجارية.
- **تأمين الاستجابة لجميع طلبات المساعدة المعلقة والموجهة إلى حكومة السودان:** كما تقدم ذكره، لم ترد أي ردود أخرى من السودان على طلبات المساعدة الواردة من المكتب.
- **استكمال مرافعات هيئة الادعاء بخصوص السيد عبد الرحمن في أوائل عام 2023:** تم استيفاء هذا المقياس. فكما سبق بيانه، ستُستكمل مرافعات هيئة الادعاء بخصوص السيد عبد الرحمن في شهر شباط/فبراير.

56 - يُلاحظ أن المقاييس الثلاثة غير المستوفاة جميعها تتعلق بالتعاون مع حكومة السودان.

(2) الأهداف المستكملة

57 - استنادا إلى التقدم المحرز والتحديات الجديدة التي حددها المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تحديد المجالات التالية ليتخذ المكتب حيالها إجراءات ذات أولوية في الأشهر الستة المقبلة:

- الانتهاء من مرافعات هيئة الادعاء في محاكمة السيد عبد الرحمن في شباط/فبراير. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن تنتهي الإجراءات في غضون عام 2023، رهنا بالأوامر القضائية.
- وفاء القيادة السودانية بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالوجود الميداني في الخرطوم، والوصول إلى المعلومات، والاستجابة لطلبات المساعدة.
- زيادة عدد البعثات الميدانية إلى السودان من أجل إجراء التحقيقات وتنفيذ أنشطة التوعية التي ستمكن المجتمعات المتضررة من التقييم الكامل للعمل الذي يقوم به المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمة السيد عبد الرحمن.
- توسيع نطاق الأدلة الواردة من دول ثالثة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء الآخرين لدعم أنشطة التحقيق الجارية في إطار الحالة.
- تماشيا مع الأولوية الاستراتيجية للمدعي العام المتمثلة في تمكين المكتب من العمل كمحور لدعم التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية للدول الثالثة، سيقدم المكتب الأدلة ذات الصلة بالتحقيقات أو الإجراءات الوطنية الجارية في دعوى واحدة على الأقل.
- القيام بحملة عامة في السودان للحصول على معلومات ذات صلة بالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة.
- زيادة عدد التفاعلات مع منظمات المجتمع المدني السودانية المشاركة في عمل المكتب، من خلال إجراء أنشطة في كل من السودان ومقر المحكمة في لاهاي وأماكن أخرى.
- مواصلة التواصل والحوار مع حكومة السودان لتشجيع التعاون وربما إيجاد الظروف المواتية لعقد مناقشات بشأن سبل التكامل. وسيواصل المكتب أيضا العمل مع الاتحاد الأفريقي لاستكشاف الطريقة التي يمكنه بها أن يضطلع بدور مركزي في هذه العملية.

58 - ويعتزم المدعي العام زيارة السودان مرة أخرى في عام 2023 بهدف التعجيل بإحراز تقدم في المقاييس المذكورة أعلاه، ولا سيما فيما يتعلق بتعاون حكومة السودان.

رابعا- الخاتمة

59 - يتبين بوضوح من التحديات الأخيرة التي تمت مواجهتها فيما يتعلق بالتعاون المتوقع والمطلوب من حكومة السودان من ناحية، والمساعدة الواردة من الدول والشركاء الآخرين في مختلف المجالات على النحو المبين في التقرير، أن تحقيق العدالة للأهالي في دارفور يتطلب تعاون جميع الجهات الفاعلة. كما يتبين منها أنه لا توجد دولة أو جهة فاعلة واحدة لديها القدرة على نقض أو إحباط الإجراءات المستقلة أو المحايدة التي يقوم بها المكتب عملاً بالولاية التي حددها مجلس الأمن.

60 - وكما يتجلى في هذا التقرير، تتميز الفترة الحالية بخطوة فريدة وهامة نحو العدالة تتمثل في محاكمة السيد عبد الرحمن. وتمثل قدرة الناجين على أن يتحدثوا عن تجاربهم وأن يروا العدالة وقد بدأت تتحقق نجاحا محدودا للغاية ولكنه نجاح حقيقي ومُجْدٍ بالنسبة للمجتمعات المتضررة والمكتب ومجلس الأمن.

61 - ولا تزال هناك ركيزة نشاط واحدة يمكن أن تؤدي، إذا سُخِّرت تسخيرا كاملا، إلى زيادة كبيرة أخرى في التقدم المحرز. فيمكن لحكومة السودان، بل ويجب عليها، أن تبذل المزيد من الجهد للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها بالتعاون مع المكتب عملا بقرار مجلس الأمن 1593، ومذكرة التفاهم المبرمة مع مكتب المدعي العام، والتعهدات الأخيرة التي قدمتها القيادة الحالية. وكما أكد المدعي العام في مناسبات عديدة، لا يمكن أن تكون الحالة في دارفور قصة لا تنتهي أبدا. ولا يمكن تأخير إحقاق العدالة أكثر مما حدث بالفعل.

62 - ويجب الآن الوفاء بالوعود التي قُطعت للمجتمع الدولي والمدعي العام وأهمها الوعود التي قطعت للناجين وأسر المجني عليهم في دارفور.

63 - ومكتب المدعي العام ملتزم بمواصلة السعي لتحقيق العدالة في دارفور ويبقى على استعداد للمضي قدما بهذا العمل بالشراكة مع جميع الجهات الفاعلة.